وحدها، بين دول الطوق، بالاعلان عن رفضها له. أمّا م.ت.ف. التي لم يكن القرار موجهاً لها، فبادرت الى الاعلان عن رفضها للقرار، في سياق رفضها لأية تسوية، ودعت الى مقاومة تطبيقه، كما دأبت على مقاومة التسويات. وبعد وقت قصير من صدور القرار عن مجلس الامن الدولي، أصدرت م.ت.ف. بياناً حازماً أكدت فيه على رفضها له «جملة وتفصيلاً»[١٧].

حملة البنادق: أمعان في التشدّد

أفضت التطورات التي أعقبت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ما وقع منها على الساحة العربية وما وقع منها على الساحة الفلسطينية، الى اتساع المطالبة بتنحية احمد الشقيري عن رئاسة م.ت.ف. واقترنت هذه المطالبة بالدعوة الى انخراط منظمات العمل المسلّح في إطار المنظمة وتولي حملة البنادق مسؤولية القيادة فيها. وبتأثير الضغوط العديدة المنصبّة عليه، وبعد ان وجّه غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية نداء له، علنياً، دعوه فيه الى التنحّي، قدّم الشقيري استقالته من المنظمة واستقال، أيضاً، من منصبه كممثل لفلسطين لدى جامعة الدول العربية. وقد شاء الشقيري ان يكون كتاب استقالته المعلن موجـزاً وخالياً من ذكر الاسباب، وإنْ كان قد روى قصة استقالته لمراجعيه، ثم اوردها في مذكراته المنشورة في ما بعد[١٨]. وقد اختارت اللجنة التنفيذية من بين أعضائها يحيى حمودة ليحل محل الشقيري في المنصبين الشاغرين، ويكون، بذلك، الرئيس المؤقت لـ م.ت.ف. الى ان يتسنّى عقد المجلس الوطني الفلسطيني صاحب الحق في انتخاب الرئيس الدائم. وكان مفهوماً ان حمودة سيرأس اللجنة التنفيذية خلال مرحلة انتقالية يتمّ فيها اعداد ما يلزم لمجيء حملة البنادق الى القيادة. وقد أخـذت منظمات الكفاح المسلّح، وعددها، آنذاك، قرابة اثنتي عشرة، وأكبرها «فتح»، زمام المبادرة لاعـداد الصيـغ اللازمـة لتحقيق التحول والقيام بما أسمته «تثوير» المنظمة. وكانت مواقف هذه المنـظمات ازاء مشروعات التسوية السياسية أكثر من متشدّدة، فهي لم تكتفِ برفض أية تسوية، فحسب، بل أظهرت، أيضاً،استهانة سافرة بالعمل السياسي، وتمسّكت بالدعوة الى اعتبار الكفاح المسلح نهجاً وحيداً للعمل الوطني، وتصدّت لمقاومة جهود الاطراف العربية حين تتجه باتجاه البحث عن تسوية.

وقد استجابت اللجنة التنفيذية لمساعي اجتذاب حملة البنادق الى قيادة المنظمة، وعملت، في هذا الاتجاه، بدأب، وانتهى موقف اللجنة الى التطابق مع مواقف منظمات الكفاح المسلح ليس في رفض التسويات فحسب، بل في وحدانية النهج المسلح أيضاً. أمّا في بداية عهد حمودة بالرئاسة فقد التمعت بارقة تعقّل ازاء المجهودات السياسية الدائرة آنذاك، فنشرت «لوموند» الباريسية، في ٣/١/١٩٦٨، تصريحات لحمودة فيها خروج عن السائد الفلسطيني. وفي هذه التصريحات، أبدى رئيس المنظمة الجديد استعداداً لتفهم المجهودات السياسية وللاقرار بحقوق بعينها لليهود في فلسطين[١٩]. هذه التصريحات، أثارت على رئيس المنظمة المؤقت سخطاً فلسطينياً شاملاً، وفورياً، وشبه اجماعي. ومنذ تناقلت وكالات الأنباء هذه التصريحات التي بدت، في حينه، بمثابة مفاجأة كبيرة، انصبت الضغوط على حمودة من كل مكان يوجد فيه فلسطيني. وكانت الضغوط أثقل من ان يتحملها الرئيس الموكّل بمهمة مؤقتة والمفترض فيه ان يحضر الاجواء لمجيء حملة البنادق، أكثر الفلسطينيين تشدّداً في ذلك الوقت. وهكذا، عمد حمودة الى اصدار بيان اتهم فيه الصحيفة الباريسية بأنها حوّرت التصريحات التي أدلى بها لها، وأعاد صياغة المواقف لتنسجم مع السائد الفلسطيني. وقد جاء في البيان تأكيد حمـودة على ايـمـانـه بأن فلسـطين جزء لا يتـجـزأ من الوطن العـربـي، وان جمـيـع ما